نظرة فاحصة على بنك التسويات الدولية

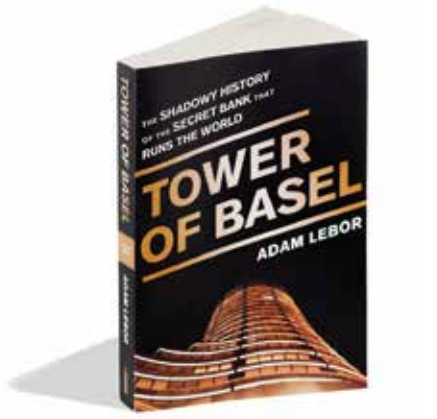

آدم لوبور

Adam LeBor

برج بازل

Tower of Basel

التاريخ المبهم للبنك الغامض الذي يدير شؤون العالم

The Shadowy History of the Secret Bank That Runs the World

PublicAffairs, New York, 2013, 336 pp., $28.99 (cloth).

تمثل الأحرف الإنجليزية "BIS" اختصارا مبهما لمن لا يعمل في القطاع المصرفي. لكن قراء الصفحات المالية المتخصصة يعرفون تماما مدينة «بازل» السويسرية في سياق المعايير الدولية لكفاية رأس المال لدى البنوك وغيرها من التوصيات الاحترازية الصادرة عن «لجنة بازل للرقابة المصرفية»، التي يقع مقر أمانتها داخل «بنك التسويات الدولية» (Bank for International Settlements — أو اختصارا "BIS". وقد كتب الصحفي والكاتب في الشؤون الأوروبية الراهنة، «آدم لوبور»، كتابا مدروسا بدقة يتألف من أكثر من ٣٠٠ صفحة حول هذا البنك العالمي الذي لا يعرفه الكثيرون والكائن في برج إداري حديث التصميم في مدينة «بازل».

ويعرض الغلاف الخلفي للكتاب وصفا للكتاب يفيد بأنه «أول دراسة تحليلية تاريخية لأكثر المؤسسات المالية العالمية غموضا في العالم». وقد وجدت في هذا الكتاب عملا صحفيا جادا ثريا بالمعلومات — وإن كان عاطفيا — لمؤلف عكف على قراءة الكثير من الدراسات المتخصصة، والحديث مع كثير من الناس، ودراسة الوثائق الأرشيفية. لكنه ليس بكتاب تاريخ محايد. فالعنوان في حد ذاته يعتبر الكتاب بمثابة «التاريخ المبهم للبنك الغامض الذي يدير شؤون العالم».

ويتمتع آدم لوبور برؤية ثاقبة في اختيار القضايا الجديرة بالتحليل: وقصة بنك التسويات الدولية هي واحدة من هذه القضايا. فمنذ نشأة بنك التسويات الدولية في عام ١٩٣٠ وتاريخه يحفل بالمنعطفات الحادة، وقد طال الانتظار لمثل هذا الكتاب الشامل وفي متناول الجميع حول هذه المؤسسة المثيرة للفضول. فقد كان بنك التسويات الدولية يحظى دائما بمكانة خاصة في عالم المؤسسات المالية الرفيعة الذي تكتنفه التعقيدات. فمن الصعب حتى وصف أهداف هذا البنك ووظائفه الحالية بعبارات بسيطة. وقد تأسس بنك التسويات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى بصلاحيات محدودة، تمثلت في تسوية مدفوعات تعويضات الحرب المفروضة بموجب معاهدة فرساي على ألمانيا المهزومة. واقتضت معالجة المسائل الفنية، مثل تحصيل وإدارة وتوزيع الأموال مستحقة الدفع، إنشاء مؤسسة مالية ومن ثم إنشاء بنك التسويات الدولية (BIS) (أو "BIZ" وفق مسماه باللغة الألمانية) — وهو باعتراف الجميع مؤسسة مميزة لا تقتصر قائمة مؤسسيها المالكين على البنوك المركزية في الدول المنتصرة (بلجيكا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة)، لكنها ضمت أيضا ألمانيا واليابان، بالإضافة إلى — وهو ما يدعو للاستغراب — اتحاد من ثلاثة بنوك أمريكية بالنيابة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي. ولم يمض وقتا طويلا حتى انضمت البنوك المركزية في كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وغيرها من البلدان الأوروبية الصغيرة إلى هذا البنك الذي كان من المقرر أن يمارس دورا في سياق المعاملات المالية بين البنوك المركزية وفي إطار جهات الاتصال المختصة. لكن التاريخ سرعان ما دخل في منعطف حاد: وتم تعليق التعويضات التي تؤديها ألمانيا. لكن بنك التسويات الدولية استأنف نشاطه: ولم يمنعه هذا المزيج الغريب من حملة الأسهم من مزاولة نشاطه حتى أثناء سنوات الحرب الرهيبة.

ويرى لوبور أن بنك التسويات الدولية كان أبعد ما يكون عن الحياد قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وأنه أصبح بحكم الواقع بنكا خاضعا لسيطرة ألمانيا، رغم أن رؤساء مجالس إدارته، ورؤساءه، وكبار موظفيه ليسوا من الألمان. ويتناول هذا الكتاب باستفاضة حياة وأوجه نشاط عدد من أهم الأطراف المؤثرة — وهم هيلمار شاخت، رئيس البنك المركزي الألماني (بنك الرايخ)؛ ومونتاغو نورمان، محافظ بنك انجلترا المركزي؛ والأمريكي توماس ماكيتريك، رئيس بنك التسويات الدولية أثناء الحرب — ويوجه الاتهام إلى الأخيرين بارتكابهما جرائم تكاد تصل إلى حد الخيانة العظمى. ويعرض المؤلف على القارئ التعقيدات الدبلوماسية والمالية والسياسية في سنوات الحرب من خلال استعراض سيرة بعض الشخصيات المهمة في هذا العصر، وهم آلان دالاس، مدير المكتب الأمريكي للخدمات الاستراتيجية في سويسرا؛ وهنري مورغنثو، وزير الخزانة الأمريكي، ومساعده هاري ديكستر وايت؛ ولودفيك إيرهارت، الذي يعتبر مهندس «المعجزة الاقتصادية» في ألمانيا الغربية. وبينما جاءت

يتمتع آدم لوبور برؤية ثاقبة في اختيار القضايا الجديرة بالتحليل

قصص الشخصيات، المكتوبة بأسلوب المقالات القصيرة الحية، متسمة بالطابع الاستفزازي فإنني أشعر أنها غير منصفة لبعض الشخصيات الرئيسية، كما أن الكتاب يتجاهل الأسباب والدوافع وراء تطور البنك الناجح في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليصبح بنك التسويات الدولية الذي نعرفه في الوقت الحالي. وفي ظل تجاربي الشخصية الإيجابية التي تعود إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي (كمحافظ البنك المركزي الهنغاري، حيث دأبت على حضور اجتماعات المحافظين الشهرية في بنك التسويات الدولية)، أرى أن ما خلُص إليه المؤلف من أن «.... بنك التسويات الدولية هو مؤسسة تتسم بضعف الشفافية واعتماد منهج الصفوة المختارة ومناهضة الديمقراطية، كما أنها غير مواكبة للقرن الحادي والعشرين» (صفحة ٢٥٦) هو وصف قاس وليس هناك ما يبرره.

وبنك التسويات الدولية هو مؤسسة دولية كان عليها أن تضطلع بأدوار جديدة في ظل أوضاع عالمية تشهد تغييرات جذرية. فجمع البيانات المصرفية، وإجراء الأبحاث عالية الجودة، وتقديم المشورة الاحترازية هي إسهاماتها الحيوية لضمان كفاءة العمل في أنشطة التمويل الحديثة. ويواجه بنك التسويات الدولية تحديات جديدة فرضتها العملة الأوروبية الموحدة وإنشاء البنك المركزي الأوروبي، بالإضافة إلى تزايد أهمية مجموعة البلدان المعروفة باسم مجموعة «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وغيرها من الاقتصادات الصاعدة، التي ترغب بنوكها المركزية في الاستماع إلى آرائها وأخذها في الحسبان. وسوف يظل بنك التسويات الدولية قائما وسوف يزدهر إذا ما واصل تعامله الابتكاري والكفء مع المطالب الموضوعية للمؤسسات المالية الدولية رفيعة المستوى على النحو الذي سار عليه منذ نشأته.

بيتر آكوس بود

أستاذ في جامعة كورفينوس، بودابست

مرثية في بلدة المنسوجات

إدواردو نيسي

Edoardo Nesi

قصة أهل بلدي

Story of My People

Random House, New York, 2013, 163 pp., $19.95 (cloth).

هناك من يقول إن التاريخ يكتبه الفائزون، وهي مقولة تهكمية، كما أنها غير صادقة في بعض الأحيان. فالأحداث التاريخية البارزة لانتصار الرومان على مملكة إسرائيل القديمة كتبها «يوسيفوس فلافيوس»، أحد جنرالات الجانب المهزوم. كذلك كتب مؤرخون بريطانيون بعض القصص الكلاسيكية — وإن كانت لا تخلو من نقاط الاختلاف — حول استقلال الهند. والآن أمامنا كتاب كلاسيكي آخر لمؤلف من على الجانب المعاكس في التاريخ: قصة أهل بلدي، من تأليف إدواردو نيسي حول دور المنافسة الصينية في تدمير صناعة المنسوجات الإيطالية.

لذلك ربما يتعين علينا إعادة النظر في دقة هذا الزعم. وربما يمكننا كذلك أن نقول إن القراء يفضلون كتب التاريخ التي يمكن لمؤلفيها أن يزعموا بأن فريقهم هو صاحب القيم الفضلى، حتى في حالة الهزيمة. وفي هذا السياق، يمكن أن نستعرض في أذهاننا كل الكتب التي تناولت أثينا والحرب البيلوبونيسية. ولكن حتى هذه الحجة لا تنطبق على الحالة التي نحن بصدد تناولها. فلم يزعم «نيسي» أبداً أن إيطاليا كانت صاحبة الدرجة العليا من الفضيلة. بل على العكس من ذلك، نجده يقر بالفعل بأن إيطاليا كانت محظوظة منذ الخمسينات وحتى التسعينات من القرن الماضي، في وقت كان أصحاب الحرف العازمون على العمل الجاد قادرين على إحراز النجاح. لكن هذه الحقبة الذهبية قد انقضت. والآن حان الوقت لكي تأخذ أمم أخرى مكانها تحت الشمس.

ولا يشعر نيسي بالغضاضة إزاء هذا الأمر، ولا حتى بالحزن. وبالتالي اندرج كتابه تحت فئة ثالثة نادرة وجميلة: قصيدة رثاء لأسلوب حياة مفقود. هذه قصة أهل بلدة (وهم بالتحديد أهل مدينة «براتو» التي اشتهرت بإنتاج المنسوجات) ذاع صيت إبداعاتهم في أنحاء العالم ووجدوا أنه لم يعد هناك طلب على ما يتمتعون به من مهارات. فالسوق الحرة التي سبق أن منحتهم الرفاهية والهدف الذي يسعون إلى تحقيقه سلبتهم كلا الأمرين. فأصبح العمال الذين كانوا من قبل يعملون بغير كلل يقضون أيامهم الشاغرة بلا هدف، شاعرين بالإرهاق رغم عدم بذل أي مجهود، وتعتريهم مشاعر الخزي رغم أنهم لم يقترفوا خطأ.

بلدة ذاع صيت إبداعاتها في أنحاء العالم اكتشفت أن مهاراتها لم تعد مطلوبة.

وقد كُتِبَت قصة أفول نجم مدينة «براتو» بأسلوب قصَائدي مؤثر للغاية، وهو أمر غير معتاد إلى حد ما في الكتب التي تتناول الأعمال التجارية. لكن «نيسي» ليس برجل أعمال عادي. فعلى الرغم من أنه ورِث شركته عن والديه (وأجداده)، فقد كان دائما يرغب في أن يكون كاتبا. وعندما اضطُر إلى بيع شركته أتيحت له فرصة الكتابة، فحقق نجاحاً استثنائياً في كتاباته. وكانت محصِلَة ذلك كتاباً يسهب في استكشاف تأثير الفشل على الناس بدلا من وصف صناعة النسيج. فالكتاب لا يكاد يتضمن أي أرقام.

ولا يعني ذلك أن الكتاب ينقصه الموضوع الرئيسي الذي يدور حوله الجدل. فالمؤلف يقدم تشخيصاً واضحاً للمأزق الذي وقعت فيه مدينة براتو. فقد تمثلت المشكلة الرئيسية في زوال نظام دولي لصناعة الملابس، مما سمح للمنسوجات الصينية الرخيصة أن تغرق الأسواق في أوروبا. وقد تنبأ الخبراء الاقتصاديون في ذلك الوقت بأن الشركات الإيطالية سوف تتمكن بدورها من بيع منسوجاتها ذات الأسعار المرتفعة إلى الصين. لكنه تبين لاحقا أن هذا الوعد كان مجرد وهما، باستثناء عدد قليل من الشركات ذات الأسماء المشهورة.

أما العامل الرئيسي الثاني فكان أقل وضوحا. فقد قامت الحكومة الإيطالية في سياق سعيها للقضاء على التهرب الضريبي بفرض ضريبة على إيرادات الشركات. ويعني ذلك أن الشركات كانت مكلفة بأداء الضريبة حتى في ظل تحول أرباحها إلى خسائر. فقررت هذه الشركات، بدلا من ذلك، أن تغلق أبوابها.

وتكتنف «نيسي» مشاعر قوية بضرورة عمل أي شيء للمساهمة في إنقاذ مدينة «براتو». لكنه لا يعرف ماذا يصنع. وبالتالي، فهو يرى أن الاقتصاديين، الذين سبق أن قدموا مشورة ضعيفة على مستوى السياسات، عليهم أن يتوصلوا الآن إلى الحلول.

ولكن هل هذا بوسعهم؟ لا توجد إجابة واضحة على ذلك. فالاقتصاد القياسي يذهب إلى أن المنافع المتحققة من تخفيض التعريفة الجمركية — أسعار منخفضة ومنتجات أفضل للمستهلكين — تتجاوز التكاليف. ويترتب على ذلك تحقيق المكاسب من التجارة، يمكن للفائزين تقاسمها مع الخاسرين، على سبيل المثال بتدريبهم على شغل وظائف جديدة.

لكن هذا الكتاب يذهب إلى أن مثل هذه الخطط لا يمكنها التعويض عن فقدان أسلوب حياة. وبدلا من ذلك، يتعين على الحكومات أن تحد من عملية «الهدم الخلاق»، أو على الأقل تخفيض سرعتها حتى يمكن السيطرة عليها بسهولة أكبر. ويمكن بالفعل تحقيق هذا الأمر، ولكن على حساب بقية المجتمع. فقد حاولت بريطانيا تطبيق هذا المنهج في السبعينات من القرن الماضي، وتبين لها أن التكاليف — الدعم، والضرر الذي يعود على الابتكار والنمو — زادت في نهاية المطاف إلى درجة لم يعد المجتمع قادرا على احتمالها. وأعقب ذلك تصحيح للمسار في فترة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر والذي تبين أنه كان أشد وقعاً لتأخر تنفيذه طوال هذا الوقت.

ومع ذلك، لا يزال من الصعب قراءة هذا الكتاب دون الشعور بضرورة عمل شيء ما في هذا الخصوص. ويتفق بعض الاقتصاديين مع هذا الرأي و قبلوا خوض هذا التحدي البحثي. لكن نتائج دراساتهم ستأتي بعد فوات الأوان بالنسبة لمدينة «براتو». لكن أماكن أخرى يمكن أن تستفيد منها، وحتى هذه الأماكن — بل وعلى الأخص هذه الأماكن — التي ترفل حاليا في حقبها الذهبية. وإن كان هذا الكتاب يوضح أمرا واحدا، فهو أن الحقب الذهبية لا تدوم.

جوش فيلمان
مساعد مدير
إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

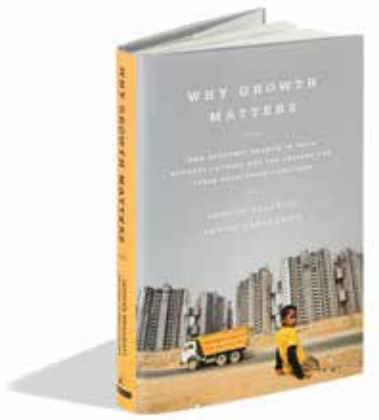

جاديش باغواتي وآرفيند باناغاريا

Jagdish Bhagwati and Arvind Panagariya

ما أهمية النمو

Why Growth Matters

دور النمو الاقتصادي في تخفيض الفقر في الهند والدروس المفيدة للبلدان النامية الأخرى

How Economic Growth in India Reduced Poverty and the Lessons for Other Developing Countries

PublicAffairs, New York, 2013, 304 pp., $28.99 (cloth).

على مدار العقود القليلة الماضية، اكتسبت قصة التنمية في الهند اهتماماً متزايداً. ففي أعقاب الاستقلال، وخاصة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ازدادت تدريجيا القيود على التجارة الخارجية والتدفقات الرأسمالية وتدابير زيادة دور الدولة في الاقتصاد ورقابتها عليه. فقد قامت الحكومة الهندية بتأميم البنوك ومناجم الفحم وشركات التأمين والنفط؛ وخلقت مناخا تنظيميا صارما، ففرضت القيود على الشركات الكبيرة وأعطت الأفضلية للمشروعات الصغيرة؛ وشددت اللوائح المنظمة لسوق العمل؛ وقيَّدت الاستثمارات الأجنبية.

وأخذ النمو يقترب تدريجيا من حالة التوقف، إلى أن بدأ هذا الاقتصاد المنغلق والخاضع للسيطرة المحكمة في الانفتاح والتخفيف من قيوده خلال فترة الثمانينات. وقد تسارعت وتيرة هذه الإجراءات بدرجة ملحوظة في أعقاب أزمة ميزان المدفوعات في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الوقت أصبحت الهند اقتصادا سريع النمو يضم شركات عالمية وتتزايد روابطه على المستوى العالمي.

وقد أثارت هذه القصة الجدل — يبدو أن كل شيء تقريبا يثير الجدل في أكبر النظم الديمقراطية في العالم — حول حقيقة دور هذه الإصلاحات في تنشيط النمو فعليا، وإن كان النمو أدى إلى تخفيض الفقر وتفاوت الدخول، وإن كانت حياة الفقراء تحسنت. وهذه الأسئلة لها أهميتها، فلا يزال هناك مئات الملايين من الفقراء في الهند بأي مقياس: فماذا يخبرنا نجاح الهند بشأن طبيعة السياسات التي تجعل حياتهم أفضل؟

وفي كتاب «ما أهمية النمو» (*Why Growth Matters*)، يدافع المؤلفان، جاديش باغواتي وآرفيند باناغاريا، بقوة عن الإصلاحات التي أجريت على مدار العقدين الماضيين، ويفندان خطوة بخطوة القَصص الخيالية المختلفة بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الهند منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر، كما يطلقان دعوة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات لتعزيز النمو وتحسين حياة المواطنين في الهند.

ولنبدأ بالقصص الخيالية حول النمو في الهند. فهل كانت إصلاحات عام ١٩٩١، التي استطاعت ضمن عدة أمور أن تلغي نظام التراخيص الصناعية وتفتح الاقتصاد الهندي أمام التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، هي السبب في زيادة سرعة النمو؟ وهل تسببت هذه الإصلاحات في زيادة تفاوت الدخول وأدت إلى «عصر مذهَّب» جديد؟ ويستشهد المؤلفان، باغواتي وباناغاريا، بأدلة مكثفة تدعم زعمهما بأن إصلاحات عام ١٩٩١، وليس ما قبلها، من إصلاحات أصغر حجما، هي ما يرتكز عليه النمو السريع في الهند وان هذه الإصلاحات أدت إلى تخفيض معدلات الفقر في الهند — دون أن تحدث زيادة كبيرة في تفاوت الدخول.

ويمضي المؤلفان إلى تناول الزعم المتكرر بأن التقدم الاجتماعي في الهند، وخاصة في مجالي الصحة والتغذية، متأخر عن اللحاق بركب البلدان الأخرى. ويتعمقان في تناول الدراسات التي تتجاهل أوضاع الهند المبدئية أو التي تتناول المؤشرات الاجتماعية المختلفة على نحو يجعل الهند تبدو في حال أسوأ من البلدان المقارن بها. ويتسم الاتجاه العام بالنسبة لهذه المزاعم بأنه مقنع: فمن المؤكد أن إصلاحات عام ١٩٩١ كانت إيذانا بفترة جديدة من التفاؤل والاستقرار الاقتصادي الكلي. فقد انخفضت نسبة الفقراء وارتفعت نسبة المتعلمين بين السكان في الهند أكثر من أي وقت مضى. وهذه أدلة لا خلاف بشأنها. وهناك نقاط أخرى تم الإفصاح عنها بوضوح وعلى نحو مقنع مثل إنكار أن إصلاحات عام ١٩٩١ أدت إلى زيادة الفساد. غير أن هناك مزاعم أخرى، كتلك المتعلقة بسوء التغذية ومعدلات الوفيات بين الأطفال، وردت بنفس مستوى اليقين الراسخ ولكن بأدلة أقل إقناعا إلى حد ما.

ويساهم باغواتي وباناغاريا أيضا مساهمة ثمينة في عرض جدول أعمال الإصلاح بغية توسيع نطاق سجل نمو الهند في الآونة الأخيرة بحيث يصبح أكثر شمولا. ويقسم المؤلفان الإصلاحات الداعمة للنمو إلى مسارين: الإصلاحات الداعمة للنمو على الفور — مثل تقليص القواعد التنظيمية وزيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية — والإصلاحات الرامية إلى زيادة النمو الفعال والشامل — مثل تحسين التعليم الابتدائي وتنفيذ البرامج الاجتماعية.

ورغم أن قائمة الإصلاحات معروفة بالنسبة للكثيرين ممن يتابعون التطورات في الهند — فمن الواضح أن هناك حاجة للتوسع في توفير فرص التعليم العالي وتحسين شبكات الطرق — فإن المؤلفان يقطعان شوطا إضافيا من خلال تحديد بوضوح وبتعمق المصاعب التي قد تنشأ إذا جرى تنفيذ هذه الإصلاحات في السياق الهندي. فمن الضروري توخي العناية في تنفيذ إجراءات التحويلات النقدية المشروطة، التي كانت ناجحة تماما في أمريكا اللاتينية ومثيرة للجدل في السياق الهندي، وذلك بالنظر إلى مناخ الحوكمة الصعب في الهند.

وبالمثل، رغم أن التوسع في توفير فرص التعليم العالي يمثل هدفا مهما، فإن أسباب عدم تحقيق هذا التوسع بالفعل — والتي تتراوح بين نقص الأموال وضرورة التعامل مع اهتمامات قطاعات السوق الراسخة في مهارات العمل— تأتي مخالفة للبديهة في بعض الأحيان، ويكون من المفيد مناقشة سبل معالجة هذه العقبات.

وبالنسبة لمن ليست لهم دراية بالهند وبنظامها الفيدرالي المعقد فسوف يشعرون بغموض جانب من هذا النقاش — وغيره من المناقشات حول سياسة الهند الاقتصادية في فترة ما قبل عام ١٩٨٥ والبيانات المصدرية للبحوث التي تستند إلى مسح قطاع الأسر المعيشية في الهند. أما الذين تابعوا قصة النمو مؤخرا في الهند، فسوف يجدون كتاب «ما أهمية النمو» موجزا مهما لتاريخ الإصلاح الاقتصادي في الهند والمسائل الخلافية التي نشأت عن هذه الإصلاحات، فضلا على كونه بمثابة توضيح تفصيلي وعملي لما ينبغي اتخاذه من إجراءات ضرورية في المستقبل.

جيمس وولش
اقتصادي أول
إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي